

**الإسم : مريم شاهين**

**الرقم الرجامعي : 1140427**

**الموضوع : بحث ورأي شخصي عن الإختيار بين الأمن والحرية الديمقراطية**

**المساق : الحضارة الاوروبية الحديثة و المعاصرة**

**الدكتور : عماد بشتاوي**

**شعبة رقم : 8**

**الأمن أو الحرية الديمقراطية**

أولاً لا بد من مراجعة رأي كل مفكر بخصوص هذا الموضوع ثم أعرض رأيي الشخصي بكل منهم ثم أختار بين الأمن و الحرية الديمقراطية.  
ابتداءاً بالمفكر الشهير ميكافيلي، فهو ألف كتاباً بعنوان "الأمير" الذي كتب فيه صفات الأمير اللازمة للحصول على دولة مستقرة وشدد على أهمية الأمن وحسب رأيه، ان الحفاظ على أمن الدولة وعلى موقع الأمير أهم من أية مصلحة للدولة، فكانت صفات الأمير التي تأتي له بالمصلحة هي ان يكون مهاباً لا محبباً من الناس وبخيلاً ليس كريماً وأن يعتمد على الاستبداد العادل قامعاً الحرية في غاية الامن واستقرار الدولة.  
جان لوك، يرى ان الحالة الطبيعية للانسان و حصوله على حريته ستؤدي الى ان يؤذي الآخرين في سبيل المصلحة الشخصية و بالتالي سينتشر الخوف على الأملاك لذلك حسب رأيه يجب ان نتخلى عن الحالة الطبيعية ونمَكِّن انسان تتواجد فيه صفة الحكم والحكمة في الحفاظ على الامن للدولة و ممتلكات الشعب.  
اما جون ستوارت مل اعتبر انه بإمكان الانسان ممارسة حريته طالما انه يعتمد على مبدأ حرية الآخرين، أي انه طالما لم يسبب أذى جسدي او نفسي أو أي نوع من الأذى للآخرين بامكانه ممارسة اي نوع من انواع الحرية الديمقراطية و بالتالي سيصل لتفاهم مجتمعي و تطور سياسي.

من هنا نجد أن لكل مفكر موقفه الخاص منهم من يفضل الأمن على الحرية الديمقارطية ومنهم من يفضل العكس ومن يكون محايدا بينهم، ومن المطلوب منا في هذا البحث أن نختار بيت الأمن و الديمقراطية مع إعطاء مثال على ذلك، انا استند في بحثي هذا على المفكر ميكافيلي وأؤيد الأمن لا الحرية الديمقراطية ...

على الرغم من أنه لا يوجد تناقض بين الديمقراطية والأمن، بل على العكس، يمثل الإصلاح السياسي أهم أسُـس الاستقرار الأمني، فإن ما أفرزته التطورات السياسية داخل دول الإقليم مؤخرا من مشكلات أمنية، أدّى إلى إثارة قضية تتعلق بالاختيار (ولو مؤقتا) بين الديمقراطية أو الأمن.

لقد طرحت الأمور بتلك الصورة في عقود ماضية ، عندما أثيرت إشكالية "الخبز أو البنادق"، وظهرت وقتها نظريات تتحدث عما إذا كان يجب إنفاق الموارد المحدودة المتوافرة على التنمية الاقتصادية أم شراء الأسلحة، إلا أن حدة الصراعات في الإقليم لم تتِـح الفرصة للقيام بذلك، وكان من الصعب اعتبار نفقات الدفاع فرصة ضائعة في ظل تلك الأوضاع.

علاقة الأمن – مثل علاقة الدّين - بالديمقراطية، واحدة من المعضلات الجادة التي تصاعدت أهميتها خلال الفترة الأخيرة في ظل نفس السِّـمات، فهي مسألة حسّاسة للغاية، وتحمل معها مخاطر حدوث انقلابات حقيقية، ولا يمكن تجاهلها أو التعامل معها باستخفاف، خاصة في ظل تأثيرات النموذج العراقي.   
  
فرغم أن حالة العراق لا تمثل تجربة تحول ديمقراطي معتادة، وإنما تجربة "انهيار دولة" إثر غزو أجنبي واحتلال، إلا أنها أفرزت داخل العراق أقوالا تقرر أن "أيام صدّام كانت أفضل"، وأصبحت تمثل خارج العراق هاجسا مقيما، تغذّيه مظاهر دموية يومية لنتائج فراغ أمني غير محدود  
  
إن أهمية نموذج العراق، حسب تعبير لإياد علاوي، رئيس الوزراء العراقي الأسبق، هو أنه كشف للجميع قيمة وجود الدولة، خاصة مؤسساتها الأمنية، وأنها إذا انهارت، فإنه من الصعب إعادة بنائها مرة أخرى، وأنه بدون الاستقرار الأمني، لن يتم التمكّـن من القيام بأية مهمة أخرى تتعلّـق بالسياسة أو الاقتصاد وقد ينهار المجتمع. والدرس الذي تعلّـمته الأطراف الأخرى من ذلك (حتى لو لم يكن دقيقا على الإطلاق)، هو أنه يجب عدم السماح بتأثر "الدولة"، أيا كان الثمن.  
  
يمكن القول بقدر كبير من الثقة أن المسألة الأمنية قد أصبحت إحدى المحدّدات الرئيسية المؤثرة في عملية التحول الديمقراطي الراهنة في المنطقة، نتيجة عاملين مكملين لبعضهما، هما:  
  
 1-أن التطورات السياسية الداخلية التي شهدتها معظم دول المنطقة، أيا كانت تسميتها، قد ارتبطت بمشكلات أمنية كبرى، فهناك دول أوشك بعضها على التفكك والتقسيم أو الاقتتال الداخلي، وتنهار المعادلات القديمة بين أغلبيات وأقليات سكانها، ودول تعمل قوى المعارضة فيها على إضعاف حكوماتها بإسقاطها أو خلق كيانات موازية داخلها أو تعتقد أن هناك فرصة قريبة للقفز على السلطة فيها، ودول أصبحت إدارة سياساتها العامة أو نمط حياة مواطنيها اليومية تعاني من اضطرابات مُـزمنة بفعل الاحتقانات السياسية.

2-أن هياكل النظم في الدول العربية تترك منذ البداية مجالا واسعا لتأثير مؤسسات الأمن على إدارة العملية السياسية، وأنه أحيانا تتحكم العقلية الأمنية بشكل شِـبه كامل في التعامل مع ما يدور، بكل ما تحمله من تقديرات وهواجس. وقد أدّت الضغوط الخارجية على الدول والتقلبات الحادة في الإقليم، والتدخلات الواضحة من جانب دول مجاورة في شؤونها الداخلية، والحراك السريع داخل الدول ذاتها، إلى تصاعد نفوذ ما أصبح يُـسمى "قطاع الأمن" في إدارة شؤون الدول، بأكثر مما كان عليه في السابق  
  
يمكن الجدال هنا أيضا حول ما إذا كانت حالة عدم الاستقرار الأمني ترتبط بالتحول الديمقراطي كعملية لا يمكن تجنبها أم بالطريقة التي تدير بها الحكومات ذاتها تلك العملية أو بظواهر لا علاقة لها بالديمقراطية أصلا أو حول ما إذا كانت مؤسسات الأمن هي التي أصبحت تُـعرقل بالفعل عملية الإصلاح السياسي أم أن هناك بعض القوى السياسية الدافعة في اتجاه التغيير لا تتصرف بالمسؤولية أو العقلانية الكافية، لكن النتيجة لن تتغير، فالعامل الأمني أصبح – مثل العامل الديني – حاكما على الساحة.

المحصّـلة النهائية، هي أن الأمن قد أصبح أحد عناصر معادلة الديمقراطية في الوقت الراهن

**هناك طريقتان للنضال. أحداهما بحسب القوانين والأخرى باستخدام القوة حسب ميكافيلي**

الأولى مناسبة للبشر والثانية للوحوش. و لكن بما أن الطريقة الأولى كثيراً ما تكون غير فعالة،  فيقتضى الأمر الإلتجاء إلى الثانية. وعلى الأمير أن يفهم جيداً كيف يستعمل كلتا الطريقتين: طريقة البشر وطريقة الوحوش.. ولكن بما أنه يجب عليه أيضاً أن يعرف كيف يستخدم طريقة الوحوش فى حكمه، ينبغى له ألا يختار من بين الوحوش الأسد و الثعلب، فالأسد لا يستطيع أن يحمى نفسه من الشراك، و الثعلب لا يمكنه حماية نفسه من الذئاب .. وأن أكثر الأمراء حزماً، لا يمكنه ولا ينبغى له أن يحافظ على كلامه، عندما يكون فى المحافظة عليه ضرر له عندما تزول الأسباب التى ألجأته إلى الوعد. ليست هذه مشورة طيبة عندما يكون جميع الناس من الأخيار .

و لكن بما أنهم خائنون ولا يثقون بك ، وجب عليك أنت بدورك ألا تثق بهم. وما من أمير حار فى التفكير فى أعذار مقبولة لتغطية عدم التمسك بوعده .. غير أن الناس يظلون ساذجين و محكومين بإحتياجاتهم الحالية، حتى أن من يرغب فى خداعهم لا يخفق فى العثور على (مغفلين) راغبين .. وهكذا من الخير التظاهر بالرحمة والثقة والإنسانية والتقوى والاستقامة ، وتكون هكذا أيضاً، ولكن يجب أن يبقى العقل متزناً حتى إذا اقتضى الأمر صار فى مقدورك وتعرف كيف تتحول إلى العكس بسرعة .. يرى كل شخص ما تظهر عليه، ويعرف القليلون ما أنت عليه

و فى فقرة شهيرة من كتابه يقول: ([ميكافيلي](http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D9%8A%D9%83%D9%88%D9%84%D9%88_%D9%85%D9%83%D9%8A%D8%A7%D9%81%D9%8A%D9%84%D9%8A))

 و من هنا ينشأ هذا السؤال : هل الأفضل أن يحب المرء أفضل مما يخاف ، أو يخاف أفضل مما يحب؟ قد تكون الإجابة أننا نرغب فى كليهما، و لكن بما أن الحب والخوف قلما يجتمعان معاً، فماذا وجب علينا أن نختار بينهما؟

**من الأكثر أمناً أن نخاف أكثر مما نحب.** إذا نؤكد عموماً أن الناس ناكرون للجميل ومتقلبون وخائنون ويعملون كل ما فى طاقتهم لتجنب الخطر، وجشعون يتكالبون على الربح، يقفون إلى جانبك طالما كان فى وسعك أن تغدق عليهم المنافع، و على استعداد للتضحية بدمائهم إذا كان الخطر بعيداً كما يضحون بممتلكاتهم وحياتهم وأولادهم .. حتى إذا جاء وقت الجد أداروا لك ظهورهم.

وعليه فأن الأمن والديمقراطية مكملان لبعضهما البعض فلا امن بلا ديمقراطية ولا ديمقراطية بلا امن ولكن يبقى الامن مؤسساً للديمقراطية ووجوده اهم بكثير من الديمقراطية ..فما حاجتنا لديمقراطية دون امن.